

Distr.
GENERAL

E/CN.4/2006/70
13 January 2006

ARABIC
Original: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة حقوق الإنسان

الدورة الثانية والستون

البند ١٤ (أ) من جدول الأعمال المؤقت

فئات محددة من الجماعات والأفراد

العمال المهاجرون

حالة الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين
وأفراد أسرهم، والجهود التي تبذلها الأمانة لتعزيز الاتفاقية،
وجهد الأمانة المبذولة تعزيزاً للاتفاقية

- ١- هذا التقرير مقدم وفقاً للفقرة ١٤ من قرار لجنة حقوق الإنسان ٥٦/٢٠٠٤.
- ٢- واعتمدت الجمعية العامة بقرارها ١٥٨/٤٥ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، وفتحت باب التوقيع عليها والتصديق عليها والانضمام إليها، وطالبت الدول الأعضاء بالنظر على سبيل الأولوية في التوقيع على الاتفاقية والتصديق عليها أو الانضمام إليها.
- ٣- وبدأ نفاذ الاتفاقية في ١ تموز/يوليه ٢٠٠٣ عقب إيداع صك التصديق العشرين عليها في ١٤ آذار/مارس ٢٠٠٣.
- ٤- وفي قرارها ٥٦/٢٠٠٤، لاحظت اللجنة مع التقدير دخول الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم حيز النفاذ في ١ تموز/يوليه ٢٠٠٣، ثم رحبت بقيام دول أخرى منذ ذلك التاريخ بالتوقيع أو التصديق على الاتفاقية أو الانضمام إليها، وطلبت إلى جميع الدول التي لم تنظر بعد في التوقيع والتصديق على الاتفاقية أو الانضمام إليها أن تفعل ذلك على وجه السرعة.
- ٥- وشددت الجمعية العامة في قرارها ٢٦٢/٥٩ أيضاً على أهمية التصديق على الاتفاقية فرحبت بتزايد عدد حالات التوقيع أو التصديق على الاتفاقية أو الانضمام إليها، وأهابت بالدول الأطراف اتخاذ التدابير اللازمة لتنفيذها، وأهابت بجميع

الدول الأعضاء التي لم توقع أو تصدق على الاتفاقية أو تنضم إليها بعد أن تنظر على وجه السرعة في القيام بذلك، بغية تحقيق مشاركة أوسع للدول الأعضاء في الاتفاقية. ورحبت الجمعية كذلك بزيادة ما تقوم به مؤسسات وهيئات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية من أنشطة لنشر المعلومات المتعلقة بالاتفاقية وتعزيز فهم أهميتها، وتدعوها إلى مواصلة تكثيف جهودها في هذا الصدد.

٦- وحتى ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ كانت ٣٤ دولة قد صدقت على الاتفاقية أو انضمت إليها، ومنذ تقديم الأمين العام تقريره السابق عن حالة الاتفاقية (E/CN.4/2004/73)، قامت ١٠ دول أخرى بالتصديق على الاتفاقية أو الانضمام إليها، وهذه الدول هي: بيرو، وتركيا، وتيمور - ليشتي، والجزائر، والجمهورية العربية الليبية، والجمهورية العربية السورية، وشيلي، وليسوتو، ونيكاراغوا، وهندوراس. وترد التفاصيل الأخرى عن الدول التي وقعت وصدقت أو انضمت إلى الاتفاقية في موقع مكتب الأمم المتحدة للشؤون القانونية على الشبكة الإلكترونية وهو <http://untreaty.un.org>.

٧- ويحتل ترويج المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان، بما فيها هذه الاتفاقية، أولوية لدى الأمين العام ومفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان. وفي هذا السياق دعا الأمين العام في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ وهو اليوم الدولي للمهاجرين، الدول الأعضاء إلى أن تصبح أطرافاً في الاتفاقية إن لم تكن قد فعلت ذلك من قبل، كما شجع الدول الأطراف على الإقرار باختصاص اللجنة في تلقي البلاغات التي ترد من الأفراد الخاضعين لولايتها ممن يدعون انتهاك حقوقهم بموجب الاتفاقية، والنظر في تلك البلاغات. وكرر الأمين العام دعوته هذه بمناسبة اليوم الدولي للمهاجرين في عام ٢٠٠٥.

٨- وإضافة إلى ذلك، استمرت أنشطة اللجنة التوجيهية الدولية للحملة العالمية للتصديق على اتفاقية حقوق المهاجرين التي شكلت في آذار/مارس ١٩٩٨ لغرض إعداد وتعميم حملة عالمية للترويج للتصديق على الاتفاقية وإدخالها حيز النفاذ. وواصلت المفوضية السامية لحقوق الإنسان مشاركتها في المبادرة ودعمها لها.

٩- وقد واصلت المقررة الخاصة المعنية بحقوق الإنسان للمهاجرين، ترويجها للانضمام إلى الاتفاقية في إطار الولاية التي منحتها لها لجنة حقوق الإنسان. وفي عام ٢٠٠٥ شاركت المقررة الخاصة في عدة مؤتمرات وحلقات دراسية ومناسبات أخرى وألقت خطاباً ومحاضرات تؤكد على أهمية التصديق على الاتفاقية من أجل توفير الحماية الكاملة والفعالة لحقوق الإنسان للمهاجرين. وفي بيان مشترك مع رئيس لجنة العمال المهاجرين صدر بمناسبة اليوم الدولي للعمال المهاجرين في عام ٢٠٠٥، دعت المقررة الخاصة جميع الدول إلى التصديق على الاتفاقية أو الانضمام إليها.

١٠- ومن خلال برنامج خدمات المشورة في مجال حقوق الإنسان، بذلت الأمانة جهوداً لإقامة حوار مع الدول التي لم تنضم إلى معاهدات حقوق الإنسان الدولية، بما فيها الاتفاقية. وواصلت المفوضية الإشارة إلى أهمية التصديق على الاتفاقية في ما نظّمته من حلقات عمل في عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥ بشأن التصديق وتقديم التقارير إلى هيئات معاهدات حقوق الإنسان.

١١- وعقدت اللجنة المعنية بحماية حقوق العمال المهاجرين وأفراد أسرهم دورتها الثانية في الفترة من ٢٥ إلى ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٥ في مكتب الأمم المتحدة بجنيف. وفي تلك الدورة، نظرت اللجنة في طرق عملها المتصلة بالنظر في التقارير الأولوية المقدمة من الدول الأطراف. وأجرت مشاورات مع الدول الأطراف في ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٥.

١٢- وعقدت اللجنة دورتها الثالثة في الفترة من ١٢ إلى ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ في مكتب الأمم المتحدة في جنيف. وفي أثناء تلك الدورة، اعتمدت اللجنة قائمة بمسائل تتعلق بتقرير أولي مقدم في إطار الاتفاقية. وخصصت يوماً لمناقشة عامة لموضوع "حماية حقوق الإنسان لجميع العمال المهاجرين كأداة لتعزيز التنمية"، وكانت ذلك في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥. وبالإشتراك مع اللجنة التوجيهية الدولية للحملة العالمية للتصديق على اتفاقية حقوق المهاجرين، أقامت في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ احتفالات بمناسبة اليوم الدولي للمهاجرين.

١٣- وسوف تعقد الدورة الرابعة للجنة المعنية بحماية حقوق العمال المهاجرين وأفراد أسرهم في الفترة من ٢٤ إلى ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٦ في مكتب الأمم المتحدة في جنيف.
